رؤية مصر 2030 ودورها في تحقيق الامن المجتمعي بعد العام 2014

Societal security and Egypt's vision 2030 after 2014

ولاء علي فرحان* أ.د هشام حكمت عبد الستار *

الملخص:

ان هذا البحث يقدم دراسة حول مفهوم الامن المجتمعي، ورؤية مصر 2030، وكيف ان هذه الرؤية تسعى لتحقيق الامن المجتمعي بمفهومه الحديث، وحيث اعتمدت الدول الأعضاء بالأمم المتحدة أجندة 2030 للتنمية المستدامة في العام 2015، والتي وضعت مجموعة من الأهداف التنموية يتم تحقيقها حتى حلول العام 2030، وجاءت رؤية مصر متوافقة مع الرؤية الاممية لكن بشيء من الخصوصية، وضعت الحكومة المصرية في العام 2016 إستراتيجيتها للتنمية المستدامة تحت عنوان "رؤية مصر 2030"، لترسم إجراءاتها على مدى السنوات الخمسة عشر المقبلة، وتعمل كإستراتيجية إنمائية طويلة الأجل تغطي الأبعاد الإنمائية الثلاثة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ولكن هذه الاستراتيجيات لم تخلو من تحديات واجهتها جعلت من الصعوبة تحقيق اهدافها التنموية.

الكلمات المفتاحية: الامن المجتمعي، رؤية مصر 2030، التحديات.

Abstract:

This paper introduces a study about the concept of societal security and Egypt’s vision 2030. Furthermore, the paper discusses how Egypt’s vision 2030 seeks to achieve societal security in its modern sense .As the member states of the United Nations have adopted the UN sustainable development goals that were introduced in 2015 and to be achieved by 2030, Egypt’s vision came congruent with the international vision yet, with certain particularity. In 2016, the Egyptian government put forward its strategy for sustainable development under the rubric “Egypt’s vision 2030” to guide Egypt’s trajectory

*باحثة في النظم السياسية والسياسات العامة، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين، البحث مستل من رسالة.

*أستاذ النظم السياسية والسياسات العامة، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين.

for the next fifteen years. This long term developmental strategy covers political ,economic, and environmental domains. However, this strategy faces serious challenges that could impede the achievement of its developmental goals .

Keywords: societal security, Egypt's vision 2030 ,challenges.

المقدمة:

ظهرت فكرة الامن المجتمعي بعد الحرب الباردة للانتقال من المصطلح التقليدي للأمن لمصطلح اشمل ارتبط بحياة الافراد والمجتمعات الانسانية ولتحقيق رفاهية الفرد، واصبح يشمل الفقر والمجتمعات الانسانية والاقتصاد وحقوق الانسان وكل مالهُ علاقة التنمية المستدامة، وتأتي رؤية مصر 2030 للتنمية المستدامة التي وضعتها الحكومة المصرية بعد العام 2014 وعلى وجه الخصوص عام 2016، لتحقيق أمن مجتمعي ورفاهية للمجتمع المصري وتتوافق مع برنامج الامم المتحدة الانمائي للتنمية المستدامة، لكن هذه الرؤية لم تخلو من تحديات تحول دون تحقيقها واتمام انجازها كالتحدي الامني والحرب على الارهاب في مناطق سيناء، والتحدي المائي الذي يعتبر قضية عالمية اليوم، وفضلاً عن الانفجار السكاني في مصر، ولتاتي جائحة كورونا وتأثر على الأمن العالمي والمصري على وجه الخصوص.

اهمية البحث: وان اهمية البحث تأتي من كون مفهوم الامن انتقل من معناه التقليدي الى معنى اشمل بعد الحرب الباردة ووفق مدرسة كوبنهاكن الى الامن المجتمعي المتعلق برفاهية الفرد، ووفق ما جاءت به برامج الامم المتحدة للتنمية المستدامة ورؤية مصر 2030 المتوافقة مع البرنامج الاممي، وان الربط بين الامن المجتمعي ورؤية مصر 2030 لتحقيق رفاهية للأفراد في مصر بعد العام 2014 بعد سنين عديدة من المعاناة من وضع اقتصادي متدني.

هدف البحث: يهدف البحث الى دراسة فكرة الامن المجتمعي وكيف ان رؤية مصر 2030 للتنمية المستدامة التي اصدرتها الحكومة المصرية عام 2016 تسعى لتحقيق الامن المجتمعي لدى الافراد.

إشكالية البحث: تنطلق اشكالية البحث من مدى قدرة النظام السياسي المصري عبر تطبيق رؤيته 2030 للتنمية المستدامة من تحقيق الأمن المجتمعي في مصر بعد العام 2014، وعليه تدور الإشكالية في عدت تساؤلات:

- ما هو الامن المجتمعي؟
- وماهي رؤية مصر 2030؟
- وما اهم ما تضمنته الرؤية لتحقيق الامن المجتمعي المصري؟
- واخيراً ماهي اهم التحديات التي واجهت رؤية مصر 2030؟

فرضية البحث: تدور فرضية البحث من أن النظام السياسي المصري عبر رؤيته 2030 للتنمية المستدامة قد شرع باستراتيجيات على عدت مستويات بغية تحقيق الأمن المجتمعي بعد العام 2014، ولكن هذا لم يخلّ من تحديات منها ما كانت نابعة من الداخل واخرى تحديات خارجية تربك تطبيق رؤية مصر 2030 للتنمية المستدامة وتحقيق الأمن المجتمعي.

منهجية البحث: اعتمد الباحثان على منهج التحليل النظمي والمنهج الوصفي لدراسة الحالة.

هيكلية البحث: حيث تم تقسيم البحث الى ثلاث نقاط فضلاً عن المقدمة والخاتمة، وتضمن اولاً: الأطار النظري للأمن المجتمعي ورؤية مصر 2030، ثانياً: مؤشرات التنمية المستدامة وفق رؤية 2030 والامن المجتمعي، ثالثاً: التحديات التي تحول دون تنفيذ رؤية مصر 2030.

اولاً: الإطار النظري

1. **مفهوم الأمن المجتمعي:** تزامنا مع التحولات الكبرى التي شهدتها السياسة الدولية بعد الحرب الباردة طرح للنقاش مفهوم الأمن ومرجعيته وطبيعة التهديدات التي تواجهه نتيجة لظهور موجة من التهديدات المتعددة(الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، والبيئية) العابرة للحدود والقارات التي لم تقتصر على الدولة فقط بل وعلى الأفراد والمجتمعات الإنسانية، وبإزاء ذلك بدا أن المفهوم التقليدي للأمن أصبح قاصرا عن مواكبة الظروف والتهديدات الجديدة التي لم تعد تقتصر على مفهومه التقليدي، بل أصبح يشتمل على الفقر وانعدام العدالة الاقتصادية والأمراض وانتهاكات حقوق الإنسان وتلوث البيئة والكوارث الطبيعية وغيرها، لترتبط جميعها بأمن الإنسان كنقطة تحول في الدراسات الأمنية، ومن هنا كانت الحاجة إلى إعادة صياغة مفهوم الأمن والبحث عن مقاربة تكون أكثر نضجاً وتكيفاً مع

مستجدات البيئة الأمنية[1]. ولذلك برز مفهوم **الأمن المجتمعي** الذي ورد عند باري بوزان* في كتابه(الناس والدول والخوف) في العام 1953، ومن ثم قام أولي وايفر** بإحيائه في أوائل تسعينيات القرن الماضي في مشروع تعاوني لإعادة تفسيره مرة أخرى حتى أصبح إحدى النظريات التي تميزت بها مدرسة كوبنهاكن في مجال الفكر السياسي[2].

وقد عرف وايفر **الأمن المجتمعي** بأنه (الاستدامة الضرورية ضمن شروط مقبولة لتطور الأنماط التقليدية للغة والثقافة والجمعيات والدين والهوية والعادات القومية في مجتمع معين)[3]، بمعنى إن الأمن المجتمعي يتعلق بالقدرة المتصورة لمجتمع ليس لهُ هوية محددة ويسعى للبقاء.

ويرى صموئيل هنتغتون بإن المدة التي تلت الحرب الباردة شهدت تغييرات ملفته للنظر في هويات الشعوب ورموزهم كلا متأثرا بسياسة دولته على أساس خطوط ثقافية، ومن هنا بدأت تظهر شعوب ودول على أساس ثقافي وهذه الأحداث استدل بها منظري مدرسة كوبنهاكن لدعم نظريتهم في جعل المجتمع مرجعا للأمن بدلاً من الدولة[4].

ووفقا لما جاءت بهِ مدرسة كوبنهاكن فإن المجتمع (هو الوحدة الاجتماعية التي تحدد الهوية لأعضائها ولها بُعدانِ، أحدهما موضوعي والآخر ذاتي. فعلى صعيد البعد الموضوعي، يتم الإشارة إلى المجتمع وتمييزه عن المجتمعات الأخرى بقضايا معينة مثل اللغة والعادات والتقاليد والأعراف. أما على

---

[1] سيف ضياء الدين، التنمية المستدامة وبناء الأمن المجتمعي في ظل الحكم الرشيد(نماذج مختارة) فيتنام–راوندا–تشيلي، ط1، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد، 2021، ص21.

***باري بوزان:** أحد مؤسسي مدرسة كوبنهاكن للأبحاث الأمنية عام 1988، وعمل أستاذ للعلاقات الدولية في جامعة أرويك البريطانية، وكبروفسيور في جامعة وستمنستر، وحيث شغل منصب مدير لمجموعة الأمن الأوربي، احدث كتبه هي(النظم الدولية في تاريخ العالم)، ومؤلف آخر بعنوان(من الدولية إلى المجتمع العالمي)، وكتاب(القوة والأقاليم) مع اولي وايفر.

****أولي وايفر:** أستاذ العلوم السياسية في جامعة كوبنهاكن، باحث وعضو رئيسي في المعهد الدنماركي لبحوث السلام 1985–1999، من أهم مؤلفاته مع باري بوزان(كتاب الأقلية والسلطات بالاشتراك باري بوزان).

[2] Barry Buzan, People State and Fear, 1st ed.(Britain, Brighton, Wheatsheaf, 1982), pp18-30.

[3] Ole Waever et al, Identity Migration and the New Security Agendas in Eu-rope,(London: Pinter, 1993), p23.

[4] صموئيل هنتغتون، صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة: طلعت الشايب، ط2، دار سطور للنشر والتوزيع، 1999، ص35.

صعيد البعد الذاتي، فالمراد به أن المجتمع هو مستودع المعاني المشتركة وهويات أعضائه الذين يمتلكون اسما مشتركا أطلق عليه كارل مدوتش "نحن نشعر)[1].

وعرفت الهوية أيضا بأنها (مجموعة من الأفكار والممارسات التي تحدد أفراد معينين كأعضاء من مجموعة اجتماعية كالأمم، وهي أهم مرجع للأمن المجتمعي)[2]، وعرفت الأمة (بأنها مجموعة معينة من البشر يتشاركون العيش في منطقة تاريخية محددة ولهم أساطير وذكريات تاريخية وثقافية وجماهيرية عامة واقتصاد مشترك ولهم حقوق وعليهم واجبات قانونية)[3]، بمعنى انه يجب تكون الأرض التاريخية أو الوطن مهد الشعب، وان هذا(المهد) هو مستودع من الذكريات والتاريخ المشترك والمكان الذي عاش فيه الحكماء وقاتلوا فيه الأبطال ومن ثم أصبحوا عنصر أساسي للهوية المجتمعية.

تناولت مدرسة كوبنهاكن موضوع **الأمن المجتمعي** بصورة تفصيلية في كتاب (الهوية والهجرة والأجندة الأمنية الجديدة في أوربا في العام)1993[4]، وفضلاً عما شهده عقد تسعينيات القرن الماضي من نقاش وجدل مستمر حول ظاهرتي الهوية والثقافة[5]، جرى توضيح فكرة الأمن المجتمعي بصورة مغايرة لما كان يعرف عن أمن الدولة التقليدي. فالأمن على المستوى الأفراد بدا أكثر تعقيداً في ظل القضايا التي تعنيه كالحياة والصحة، في حين من الصعب تعويض ما قد يتعرض له الأفراد كفقدان احد أعضائه أو المكانة أو الثروة أو الحرية[6].

خلاصة ما توصل إليه المختصون **فإن الأمن المجتمعي** هو (الأداة الأكثر فعالية لفهم الأجندة الأمنية الجديدة في أوربا، وإن الوحدة الرئيسة لتحليل الأمن المجتمعي هي الهويات العرقية والقومية والدينية ذات الأهمية السياسية. فإذا كانت القيمة الأمنية العليا للدولة هي السيادة فان القيمة الأكثر أهمية للمجتمع هي الهوية حيث يمكن تهديد أمن المجتمع بأي شيء يضع الـ(نحن) في خطر)[7].

---

[1]Karl Deutsch, Political Community and the North Atlantic Area, 1st ed.,(New Jersey, Princeton: Princeton University press, 1957), p129.
[2]Benedict Anderson Imagined Communities: Reflection on the Origin and Spread of Nationalism, 3d ed.,(London and New York: Verso, 2006), p117-118.
[3]Antony D. Smith, National Identity, 1st ed.,(England: Penguin Book, 1991), p40.
[4] Paul Roe, Ethnic violence and the Societal Security Dilemma, 1st ed.,(London: Routledge, 2005), p4.
[5] Bill McSweeney, Security Identity and Interests :A Sociology of International Relations, 1st ed.(United Kingdom, Cambridge University press, 20040, pp81-93.
[6]Barry Buzan, People State and Fear, op cit ,pp18-30
[7]Allison Stanger, Review Identity Migration and New Security Agenda in Slavic, VOL.54, NO.3, Autumn, 1995, p839.

2.رؤية مصر 2030: اعتمدت الدول الأعضاء بالأمم المتحدة أجندة 2030 للتنمية المستدامة في العام 2015، والتي وضعت مجموعة من الأهداف التنموية يتم تحقيقها حتى حلول العام 2030، لعل من أهم تلك الأهداف هي القضاء على الفقر والجوع، الاهتمام بالتعليم والصحة ورفع معدلات النمو الاقتصادي وتقليل اللامساواة الاجتماعية وتعزيز قيم المساواة بين الرجل والمرأة، والحفاظ على البيئة. وانطلاقا من تلك الرؤية وضعت الحكومة المصرية في العام 2016 إستراتيجيتها للتنمية المستدامة تحت عنوان "رؤية مصر 2030"، لترسم إجراءاتها على مدى السنوات الخمسة عشر المقبلة، وتعمل كإستراتيجية إنمائية طويلة الأجل تغطي الأبعاد الإنمائية الثلاثة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية[1].

وإن "رؤية مصر ٢٠٣٠" هي أجندة وطنية أُطلقت في شباط ٢٠١٦ تعكس الخطة الإستراتيجية طويلة المدى للدولة لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة في كل المجالات، وتوطينها بأجهزة الدولة المصرية المختلفة. تستند هذه رؤية على مبادئ "التنمية المستدامة الشاملة" و"التنمية الإقليمية المتوازنة"، تعكس الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي. وإيماناً بكون الاستراتيجيات وثائق حية، قررت مصر في مطلع العام ٢٠١٨ تحديث أجندتها للتنمية المستدامة بمشاركة كافة أصحاب المصلحة من شركاء التنمية وذلك لمواكبة التغييرات التي طرأت على السياق المحلي والإقليمي والعالمي. واهتم الإصدار الثاني لرؤية مصر ٢٠٣٠ بأن تصبح رؤية ملهمة تشرح كيف ستخدم المساهمة المصرية الأجندة الأممية، وكيف سيخدم ذلك السياق العالمي. وتؤكد الرؤية المُحدثة على تناول وتداخل كل القضايا من منظور الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البيئي والاقتصادي والاجتماعي، فهي رؤية شاملة ومتسقة تتكون من استراتيجيات قطاعية للجهات الحكومية المختلفة[2].

تركز رؤية مصر ٢٠٣٠ على الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته في مختلف نواحي الحياة وذلك من خلال التأكيد على ترسيخ مبادئ العدالة والاندماج الاجتماعي ومشاركة كافة المواطنين في الحياة السياسية والاجتماعية. يأتي ذلك جنبًا إلى جنب مع تحقيق نمو اقتصادي مرتفع، احتوائي ومستدام وتعزيز الاستثمار في البشر وبناء قدراتهم الإبداعية من خلال الحث على زيادة المعرفة والابتكار والبحث العلمي في كافة المجالات. وتعطي رؤية مصر ٢٠٣٠ أهمية لمواجهة الآثار المترتبة على التغيرات المناخية من خلال وجود نظام بيئي متكامل ومستدام يعزز المرونة

---

[1] آفاق وتحديات إستراتيجية التنمية المستدامة في مصر، الهيئة العامة للاستعلامات "بوابتك إلى مصر"، تاريخ الدخول 2022/3/10، وعلى الرابط: https://www.sis.gov.eg

[2] رؤية مصر 2030، رئاسة الجمهورية، تاريخ الدخول 2022/3/10، وعلى الرابط: https://www.presidency.eg

والقدرة على مواجهة المخاطر الطبيعية. كما تركز الرؤية على حوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع من خلال الإصلاح الإداري وترسيخ الشفافية، ودعم نظم المتابعة والتقييم وتمكين الإدارات المحلية. وتأتي كل هذه الأهداف المرجوة في السلام والأمن المصري وتعزيز الريادة المصرية إقليميًا ودوليًا. **وتتمثل اجندة التنمية المستدامة وفقا لرؤية مصر 2030 بالاتي**[1]:

الهدف الأول: جودة الحياة: الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته.: يتحقق الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته بالحد من الفقر بجميع أشكاله، والقضاء على الجوع، وتوفير منظومة متكاملة للحماية الاجتماعية، وإتاحة التعليم وضمان جودته وجودة الخدمات الصحية، وإتاحة الخدمات الأساسية، وتحسين البنية التحتية، والارتقاء بالمظهر الحضاري، وضبط النمو السكاني، وإثراء الحياة الثقافية، وتطوير البنية التحتية الرقمية.

الهدف الثاني: عدالة واندماج: العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة: تسعى الأجندة الوطنية إلى تحقيق العدالة من خلال تحقيق المساواة في الحقوق والفرص، وتوفير الموارد في كل المناطق الجغرافية، في الريف والحضر على حد سواء، وتعزيز الشمول المالي، وتمكين المرأة والشباب والفئات الأكثر احتياجاً، ودعم مشاركة كل الفئات في التنمية، وتعزيز روح الولاء والانتماء للهوية المصرية.

الهدف الثالث: اقتصاد قوي: اقتصاد تنافسي ومتنوع: تعمل مصر على تحقيق نمو اقتصادي قائم على المعرفة كما تعمل على تحقيق التحول الرقمي ورفع درجة مرونة وتنافسية الاقتصاد، وزيادة معدلات التشغيل وفرص العمل اللائق وتحسين بيئة الأعمال وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال، كما تسعى إلى تحقيق الشمول المالي وإدراج البعد البيئي والاجتماعي في التنمية الاقتصادية.

الهدف الرابع: معرفة وابتكار: المعرفة والابتكار والبحث العلمي: تتخذ مصر المعرفة والابتكار والبحث العلمي ركائز أساسية للتنمية، وذلك من خلال الاستثمار في البشر وبناء قدراتهم الإبداعية والتحفيز على الابتكار ونشر ثقافته ودعم البحث العلمي وربطه بالتعليم والتنمية.

الهدف الخامس: الاستدامة البيئية: نظام بيئي متكامل ومستدام: نسعى إلى الحفاظ على التنمية والبيئة معاً من خلال الاستخدام الرشيد للموارد بما يحفظ حقوق الأجيال القادمة في مستقبل أكثر أمناً وكفاية ويتحقق ذلك بمواجهة الآثار المترتبة على التغيرات المناخية وتعزيز قدرة الأنظمة البيئية على التكيف

[1] رؤية مصر 2030، رئاسة الجمهورية، مصدر سبق كره.

والقدرة على مواجهة المخاطر والكوارث الطبيعية وزيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة وتبني أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

الهدف السادس: الحوكمة: حوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع: تحقق حوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع الكفاءة والفاعلية لأجهزة الدولة الرسمية ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني، لذا فرؤية مصر للمستقبل تضع الحوكمة والالتزام بالقوانين والقواعد والإجراءات في ظل سيادة القانون وإطار مؤسسي ضرورة لتحقيق الشفافية والمساءلة ومحاربة الفساد.

الهدف السابع: السلام والأمن المصري: تضع الدولة أولوية قصوى للأمن بمفهومه الشامل على المستويين الوطني والإقليمي كضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة والحفاظ عليها ويتضمن ذلك ضمان الأمن الغذائي والمائي وأمن الطاقة المستدام والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي والأمن المعلوماتي(السيبراني) وتأمين الحدود المصرية ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

الهدف الثامن: المكانة الريادية: تعزيز الريادة المصرية: حرصت الأجندة الوطنية على ارتباط أهدافها التنموية بالأهداف الدولية من جهة، وبالأجندة الإقليمية من جهة أخرى، لاسيما أجندة أفريقيا ٢٠٦٣. فبعد النجاح في استعادة الاستقرار أصبح هدف تعزيز مكانة مصر وريادتها على المستويين الإقليمي والدولي ضرورة لدفع عجلة التنمية الشاملة ويتحقق ذلك من خلال العديد من الآليات من ضمنها دعم تعزيز الشراكات إقليميا ودوليا.

ثانياً: مؤشرات التنمية المستدامة وفق رؤية 2030 والامن المجتمعي

هناك مؤشرات للتنمية المستدامة في مصر وفق التقارير الحكومية الصادرة عن جمهورية مصر ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية التي تعكس صورة الأمن المجتمعي، وهذا على وفق أهداف أجندة التنمية المستدامة التي تم ذكرها مسبقاً، سوف يتم توضيح اهم مالهُ علاقة بالامن المجتمعي وبالاتي:

1. **الفقر والجوع والأمن الغذائي:** هذا ما يتعلق بالهدف رقم(1) القضاء على الفقر والهدف رقم(2) القضاء على الجوع من اهداف التنمية المستدامة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي، وقد جاء تقرير التنمية البشرية في مصر لعام 2021 بعد سنوات من الانقطاع، وبعدما شهدته مصر من تحولات جذرية مع ثورة 25 كانون الثاني من العام 2011 والأحداث التي تلتها، ومنها إقرار دستور 2014، وتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في أواخر العام 2016 والنجاح الذي تحقيق من استقرار للاقتصاد الكلي على الرغم مما سببتها جائحة كوفيد-19 من تعطيل للاقتصاد العالمي في العام

2020، حيث كانت مصر من الدول القليلة التي تمكنت من الحفاظ على نمو اقتصادي ايجابي رغم الجائحة[1].

اتجهت مصر مع بداية العام 2015 لتطبيق إصلاحات في منظومة الدعم السلعي المقدم للأسر المصرية، بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات وأتاح هذا المزيد من السلع لقاعدة البيانات الأسر المصرية المسجلة لدى الحكومة، فضلاً عن تطبيق منظومة الدعم النقدي تكافل وكرامة وبالتعاون مع البنك الدولي، وعام 2015 تم البدء في تطبيق قرار رئيس لمجلس الوزراء رقم(540) لسنة 2015 لبرنامجي تكافل وكرامة الذي سيتم توضيحه بالاتي[2]:

- **برنامج تكافل:** استهدف هذا البرنامج الأسرة، حيث قدم الدعم النقدي الموجه "المشروط" للأمهات، بشرط حصولهن وحصول أطفالهن على الخدمات الصحية وانتظام الأطفال في الدراسة بنسبة حضور لا تقل عن(80%).
- **برنامج كرامة:** ركز على الأفراد من خلال تقديم الدعم النقدي "غير المشروط" لكبار السن، والأفراد أصحاب الإعاقة التي تحولهم عن العمل.

وتم زيادة عدد الأسر المستفيدة من البرنامجين لتصل إلى(4) مليون أسرة، و(34) مليون مواطن، وفق لبيانات وزارة الضمان الاجتماعي لعام 2020.

جدول رقم(1): الدعم النقدي(برنامج تكافل وكرامة ومعاش الضمان الاجتماعي) بالمليار جنيه

السنة المالية	قيمة الدعم النقدي
2013/2012	3,6
2014/2013	5,0
2015/2014	6,7
2016/2015	8,8
2017/2016	12,9
2018/2017	17,5

[1] سنية ألفقي، ألفقر وتقرير التنمية المستدامة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، عدد(90)، مصر، 2022، ص20.

[2] إيمان موسى، سياسات مكافحة ألفقر في مصر وحدود فعاليتها، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، عدد(90)، مصر، 2022، ص14.

2019/2018	17,4
2020/2019	18,5

المصدر: تقرير التنمية البشرية في مصر 2021 "التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر، 2021، ص111.

جدول رقم(2): تطور إعداد المستفيدين من برنامجي تكافل وكرامة بالألف خلال أعوام (2016-2021)

العام	إعداد المستفيدين
2016	510
2017	2280
2019	1990
2020	3600
2021	3800

المصدر: تقرير التنمية البشرية في مصر 2021 "التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر، 2021، ص20.

واجتهدت حكومة مصر في جانب التامين الاجتماعي وبرنامج سوق العمل لكونها من أهم أدوات القضاء على الفقر، وزادت قيمة معاشات الضمان الاجتماعي وتوسع برنامج التامين الاجتماعي بإطلاق شهادة أمان وبرنامج التامين مع بعض البنوك في شكل مبادرات، وفي جانب سوق العمل تم تنفيذ عدة برامج ومبادرات لدعم الشباب في سن العمل وإطلاق مبادرة البنك المركزي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغير والمتوسطة في النصف الثاني من العام 2015 بقيمة(200) مليار جنيه وذلك لمنح تسهيلات الائتمانية للبنك للشركات الصغيرة وللمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بفائدة(5%) في مايو 2017 وسمح للبنوك بزيادة التمويل بنسبة(20%) للمشروعات متناهية الصغر ، وهو ما نتج عنه منح تسهيلات ائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر خلال ألفترة من ديسمبر 2015 حتى ديسمبر 2020 وبقيمة(213) مليار جنيه تم بالفعل استخدام نسبة(81%) منها للقطاع الصناعي والزراعي والخدمي، ولعدد(126) ألف شركة صغيرة ومتوسطة وبخلاف التمويل متناهي الصغر لما يزيد عن(900) ألف عميل متناهي الصغر، إلى جانب هذا عهدت حكومة مصر تدشين

مشروع قومي لتطوير الريف المصري باعتباره بمثابة إعلان للجمهورية الجديدة وهذا لتحقيق حياة كريمة للمواطنين والبدء بعلاج فعال لمشكلة الفقر في الريف وصعيد مصر بتمويل(500) مليار جنيه[1].

2. **الصحة:** الصحة الجيدة والرفاهية هذا ما يتعلق بالهدف رقم(3) من اهداف التنمية المستدامة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي، حيث نستعرض تطور القطاع الصحي في مصر ووفق للمؤشرات التي تتعلق بإتاحة الخدمات الصحية، وفضلاً عن جودة بيئة العمل الصحية ومخرجاتها وتنافسياتها[2]، والجدول رقم(3) يوضح أهم مؤشرات الخدمات الصحية في مصر.

جدول رقم(3): إعداد المستشفيات والأسرة بمنظومة الصحة في مصر وتوزيعها بين القطاعين الحكومي والخاص في عام 2018

البيان/ التبعية	المستشفيات		الأسرة	
	العدد	الأهمية	العدد	الأهمية النسبية(%)
حكومية	691	37	95683	73
خاصة	1157	63	35320	27
الجملة	1848		131003	

المصدر: تقرير التنمية البشرية في مصر 2021 "التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر، 2021، ص47.

يوضح الجدول إجمالي عدد المستشفيات والأسرة بمنظومة وزارة الصحة المصرية وذلك وفق القطاعين الحكومي والخاص، ويوضح أن متوسط عدد الأسرة للمستشفى الحكومي يزيد على المتوسط للمستشفى الخاص، وهذا يشير إلى ارتفاع السعة السريرية في المستشفيات الحكومية عن الخاصة، ومقارنة القدرة الاستيعابية للمستشفيات الحكومية أعلى من الخاصة.

أما فيما يخص مؤشرات جودة الخدمات الصحية وتنافسيتها فقد شهدت ألفترة الممتدة بين 2010 و2018 ارتفاعا في إعداد الأطباء البشريين وأعضاء هيئة التمريض في منظومة الصحة الحكومية، نحو(73) ألف طبيب و(162) ألف عضو هيئة تمريض إلى نحو(91) ألف طبيب و(197) ألف عضو هيئة تمريض، وتلك الزيادة لم تكن كافية لمواكبة الزيادة في الطلب على الخدمات الصحية والتي تعكسها

---

[1] ايمان موسى، مصدر سبق ذكره، ص14-15.

[2] تقرير التنمية البشرية في مصر 2021 "التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر، 2021، ص47.

الزيادة في إعداد المترددين على المستشفيات الحكومية، وإذ ارتفع متوسط عدد المترددين لكل طبيب بشري ولكل عضو هيئة تمريض إلى(1026) ألف شخص عام 2018 بعد أن كان(778) شخصا عام2010([1]).

ومؤشرات المخرجات الصحية من حيث(العمر المتوقع عند الميلاد ومعدل الوفيات وفيات الأطفال دون سن الخامسة)، فقد ارتفع متوسط العمر المتوقع في عام 2010(68,2 للذكور و72,6 للإناث)، فضلاً عن هذا انخفض معدلات وفيات الأطفال في مصر دون سن الخامسة من(28,8) طفل إلى نحو(20,3) طفل بين عامي 2010 و2019، وارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد من(70,3) عام 2010 إلى(71,8) لعام 2018، وبلغت المتوسط السنوي لعدد المواليد من(2) مليون مولود عام(2011/2002) إلى(2,5) مليون مولود عام(2021/2012)([2]).

3. **التعليم والمعرفة:** التعليم الجيد هو ما يتعلق بالهدف رقم(4) من اهداف التنمية المستدامة لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي، ويعد نظام التعليم قبل الجامعة في مصر اكبر احد نظم التعليم في الشرق الأوسط وشمال افريقية من حيث عدد الطلاب والمدرسين، وفي عام 2020/2019 بلغ عدد الطلاب المقيدين في هذه المنظومة نحو(23,6) مليون طالب(أي ربع سكان مصر) وموزعون على مراحل مختلفة(التعليم قبل الابتدائي، التعليم الابتدائي، التعليم الإعدادي، التعليم الثانوي)، وبلغ إجمالي عدد المدارس نحو(56,6) ألف مدرسة وعدد الفصول (509,5) ألف فصل، ويعمل بمنظومة(مليون و19 ألف) مدرس([3])، والشكل رقم(1) سيوضح هذا.

شكل رقم(1): تطور إعداد الطلاب والمدارس والفصول في نظام التعليم قبل الجامعي بين العامين(2011/2010) و(2020/2019)

([1]) تقرير التنمية البشرية في مصر 2021 "التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار"، مصدر سبق ذكره، ص49.

([2]) تقرير المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر، 2020، ص4-8.

([3]) المصدر السابق، ص39.

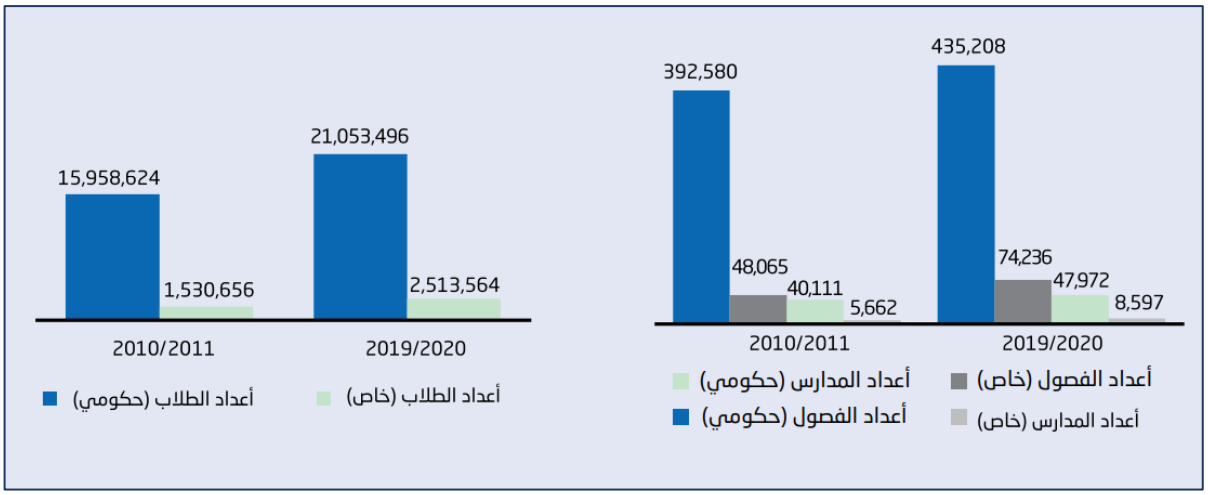

المصدر: تقرير التنمية البشرية في مصر 2021 "التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر، 2021، ص40.

ويسهم كل من القطاعين الحكومي والخاص في تقديم خدمات التعليم قبل الجامعي في مصر ويستحوذ القطاع الحكومي على الأهمية في المنظومة التعليمية، ففي ألفترة الممتدة بين العامين(2011/2010) و(2020/2019) شكل التعليم الحكومي نسبة(90%) من إجمالي الطلاب التعليم قبل الجامعي في مصر و(86%) من إجمالي المدارس و(87%) من إجمالي ألفصول في المتوسط.

وعلى مستوى **التعليم العالي** بلغ إجمالي عدد الطلاب المقيدين بمؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة(من جامعات ومعاهد عليا وأكاديميات ومعاهد فنية فوق المتوسطة) نحو(3) ملايين طالب وفق إحصاءات عام 2020/2019 منهم(73) مقيدة بالجامعات الحكومية والأزهر، وبينما بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم(126) ألف عضو في عام 2020/2019 منهم(80%) في الجامعات الحكومية، وبلغ عدد الجامعات الحكومية عام 2020(27) جامعة منها(4 جامعات تم إنشاءها في آخر أربعة أعوام في العريش والوادي الجديد ومطروح والأقصر) وضمت(494) كلية، وبلغ عدد الجامعات الخاصة والأهلية(33) جامعة تضم(168) كلية، وفضلاً عن هذا أربع جامعات أهلية بمواصفات دولية ضمت(62) كلية و(172) معهد عالي ومتوسط وخاص، و(3) جامعات تكنولوجية و(8) كليات تكنولوجية تضم(45) معهد فني[1].

4. أوجه المساواة(الجندر): المساواة بين الجنسين هو الهدف رقم(5) من اهداف التنمية المستدامة لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي، وحيث نص الدستور المصري لعام 2014 على أوجه المساواة بين

[1] تقرير التنمية البشرية في مصر 2021 "التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار"، مصدر سبق ذكره، ص41.

المرأة والرجل في جميع الحقوق والواجبات، وتضمن الدستور أكثر من 20 مادة تخاطب المرأة، حيث نصت المادة(11) على المساواة بين الرجل والمرأة في جميع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن أن الدولة تعمل على ضمان حقوقها وتوليها للمناصب العليا، ومنحت المادة(6) من الدستور الحق في نقل الجنسية لأطفالها، ونصت المادة(180) وفق تعديل الدستور عام 2019 على تخصيص(25%) من مقاعد المجالس المحلية، فضلاً عن تعديل العديد من المواد الدستورية التي اكدت عدم التمييز بين الجنسين في الحقوق والواجبات وهي(4، 8، 9، 17 ، 19، 53، 74، 80، 81، 83، 180، 181، 214، 244)[1]. وفيما يخص الاستراتيجيات الوطنية الداعمة للمساواة بين الجنسين فيمكن إيجازها بالاتي[2]:

أ. **الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية:** فقد اعد المجلس القومي للمرأة عام 2017 "الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 بما يتوافق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدف الخامس، وأصبحت هذه الإستراتيجية بمثابة خارطة طريق للحكومة المصرية لتنفيذ كل البرامج والأنشطة الخاصة بتمكين المرأة وتحتوي على أربع محاور مهمة:

- التمكين السياسي والقيادة.
- التمكين الاقتصادي.
- التمكين الاجتماعي.
- الحماية.

شكل رقم(2): محاور الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030

[1] المادة(11) و(6) و(80) من الدستور المصري لعام 2014 المعدل.

[2] دليل خُطة التنمية المستدامة المستجيبة للنوع الاجتماعي، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر، 2022، ص48-49.

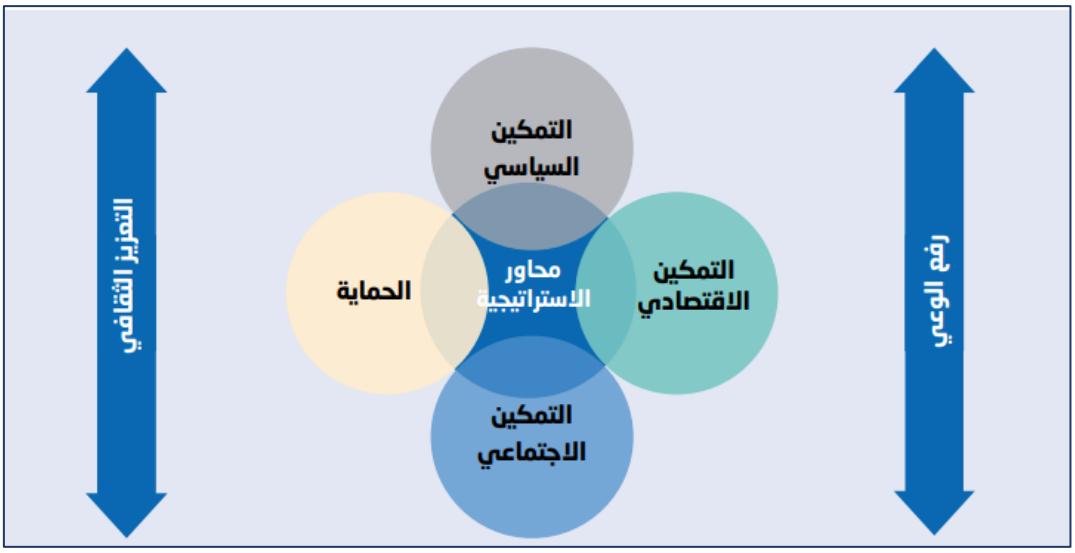

المصدر: تقرير التنمية البشرية في مصر 2021 "التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر، 2021، ص139.

ب. **الإستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة:** تم إعداد إستراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة وشملت أربع محاور هي: الوقاية والحماية والملاحقة القانونية والتدخلات.

ت. **استراتيجيات أخرى:** الإستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية والإستراتيجية الوطنية لمناهضة الزواج المبكر والإستراتيجية القومية للسكان 2015-2030، و الإستراتيجية الوطنية لمكافحة تشوه الأعضاء التناسلية للإناث(الختان) 2016، و الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر(2016-2021)، والإستراتيجية الوطنية لمكافحة الهجرة الغير شرعية(2016-2026).

أكدت خطة العام الثالث للتنمية المستدامة متوسطة المدى 2021/2020-2019/2018 تفعيل مشاركة المرأة في سوق العمل خاصة في مجال المشروعات الصغر والمتناهية الصغر والتي تدر دخلاً للمرأة المعيلة وخاصة في المناطق الريفية وأكدت على تعزيز صحة المرأة، فضلاً عن هذا فقد طبقت مصر موازنات البرنامج والأداء الذي تقوم به الحكومة المصرية ويضمن موازنات مستجيبة للنوع الاجتماعي، وتهدف إلى تكافؤ الفرص بين الجنسين، وأشارت تقارير وزارة التخطيط ان موازنات الدولة 2020/2019-2016/2015 وجهت بشكل مباشر لقضايا المرأة[1]، ينظر إلى الشكل رقم(3).

الشكل رقم(3): الملامح الأساسية للموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي خلال ألفترة من 2020/2019-2016/2015

[1] تقرير التنمية البشرية في مصر 2021 "التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار"، مصدر سبق ذكره، ص139.

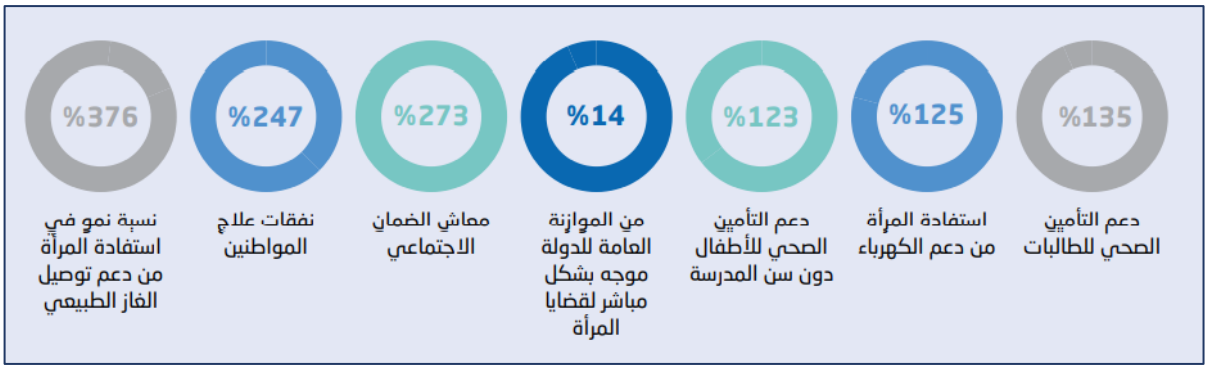

المصدر: تقرير التنمية البشرية في مصر 2021 "التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر، 2021، ص139.

5. البيئة والصرف الصحي:

هذا ما يتعلق بالهدف رقم(6) المياه النظيفة والصرف الصحي والهدف رقم(13) التغير المناخي من اهداف التنمية المستدامة لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي، وقد نص الدستور المصري لعام 2014 على أحكام خاصة لحماية البيئة والحفاظ عليها في المادتين(45 و46)، اللتان تنصان على فرض التزامات سياسية واجتماعية لحماية البيئة كركيزة من ركائز التنمية المستدامة. وقد وضع الإطار التشريعي البيئي الحالي بشكل أساسي بموجب القانون(4) لعام 1994 بصيغته المعدلة في عام 2005 والقانون رقم(102) لعام 1983(الخاص بالمحميات الطبيعية). فضلاً عن ذلك هناك الكثير من القوانين والأدوات التنظيمية القائمة الأخرى التي تتضمن مختلف الجوانب البيئية، مثل القانون رقم(48) لعام 1982 وتعديلاته بشأن حماية نهر النيل وتعديلاته، والقانون رقم(12) لعام 1982 وتعديلاته بشأن الري والصرف وتعديلاته، والقانون رقم(93) لعام 1962بشأن تصريف النفايات السائلة في شبكات الصرف الصحي، والقانون رقم(15) لعام 2017 بشأن التراخيص الصناعية[1].

أما في جانب تلوث الهواء والصحة العامة فهنالك مخاطر للتعرض للهواء الملوث وبالجسيمات الدقيقة(PM2.5) وفق تقرير منظمة الصحة العالمية مسببة للعديد من الأمراض، وهذا ما سيوضحه الجدول رقم(4).

جدول رقم(4): التأثيرات الصحية المقدرة جراء التعرض للهواء المحيط الملوث بالجسيمات الدقيقة(PM2.5)(القاهرة الكبرى)

[1] تقرير التنمية البشرية في مصر 2021 "التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار"، مصدر سبق ذكره، ص173.

المرض	متوسط الوفيات السنوي	متوسط عدد الأيام التي يقضيها الناس في المرض سنوياً(بالمليون)
أمراض نقص تروية القلب	7437	5,9
السكتة الدماغية	1601	8,6
مرض الانسداد الرئوي المزمن	912	77,8
سرطان الرئة	262	0,11
الالتهابات الحادة في الجهاز التنفسي السفلي	1701	6,2
السكري من النوع الثاني	655	151,3
الإجمالي	12569	249,9

المصدر: تقرير التنمية البشرية في مصر 2021 "التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر، 2021، ص175.

وان جودة الهواء احد التحديات الصعبة في مصر وتؤثر تأثيرا سلبيا في الصحة العامة، خاصة نوع(PM2.5) الذي يمثل ملوث الهواء الخارجي المرتبط عالمياً بأكبر التأثيرات الصحية، وقد خفضت منظمة الصحة العالمية حدودها الإرشادية على مدى عقد من الزمن إلى متوسط تركيز سنوي يبلغ(10) ميكروجرامات لكل متر مكعب من الجسيمات الدقيقة العالقة من نوع(PM10) وتتألف الشبكة الوطنية لرصد جودة الهواء بجهاز شؤون البيئة من(108)[1]، محطة موضحة بالجدول رقم(5).

جدول رقم(5): محطات رصد جودة الهواء في مصر

القاهرة الكبرى	الإسكندرية	الدلتا	صعيد مصر	سيناء ومدن القنال	الإجمالي
52	9	18	20	9	108

المصدر: تقرير التنمية البشرية في مصر 2021 "التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر، 2021، ص177.

[1] تقرير التنمية البشرية في مصر 2021 "التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار"، مصدر سبق ذكره، ص177.

أما فيما يخص المياه والصحة العامة فان مراقبة التلوث في نهر النيل ورصده، ويعد احد المجالات التي حققت فيها الدولة انجازات كبيرة، حيث تم إنشاء(21) محطة رصد لمراقبة جودة مياه النيل وجودة مياه الصرف الصناعي التي تصرف مباشرة فيها، ومن المتوقع أن يصل عدد محطات الرصد إلى(95) بحلول عام 2030، وفضلاً عن هذا حدث انخفاض كبير في عدد المنشآت التي تصرف مياهها في نهر النيل، وخاصة منشات إنتاج السكر والورق من(27) منشأة إلى(9) منشات فقط. وان التقديرات تشير إلى أن(98)% من السكان المصريين يمكنهم الوصول إلى مصدر محسن لمياه الشرب وهناك تباين واضح في توفير خدمات صرف صحي بين سكان الحضر والريف، اذا تتوفر خدمات صرف صحي لنسبة(92,2)% من الأسر الحضرية مقارنة بنسبة(47) فقط في المناطق الريفية، وقد انتهى(80) مشروع للصرف الصحي، يغطي(414) قرية وبكلفة(9) مليار جنيه، ومن المخطط أن يغطي توفير خدمات صرف صحي(100)% من سكان الريف بحلول عام 2030 بتكلفة إجمالية(200) مليار جنيه مصري. وان البنك الدولي أجرى تقييماً يتعلق بالتأثيرات والتكلفة الصحية المترتبة على عدم توفر مياه صرف صحي، حيث أن عدد متوسط(2,8) مليار يوم قضاها كثيرون في المرض، وبلغت حالات الوفيات(8200) حالة وفاة في المتوسط خلال عام(2017)[1]، وكما موضح بالجدول رقم(6).

جدول رقم(6): عدد حالات الوفيات والأيام التي قضاها الناس في المرض بسبب عدم توفر المياه والصرف الصحي خلال عام 2017

البيان	متوسط عدد الايام التي يقضيها الناس في المرض(بالمليون)	متوسط حالات الوفيات
أمراض الاسهال	352	4890
التيفوئيد/الباراتيفودئيد	0,34	193
داء البلهارسيا	476	308
التهابات النيماتودا المعوية	1950	0
التراكوما	20	0

[1] المصدر نفسه، ص176.

الالتهابات الحادة في الجهاز التنفسي السفلي(ALRI)	1,58	433
الإجمالي	2799	8171

المصدر: تقرير التنمية البشرية في مصر 2021 "التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر، 2021، ص176.

وتعتبر مصر من أوائل الدول العربية التي تعمل على تخضير خطة وموازنة الدولة وهذا من خلال التطبيق ألفاعل لمعايير الاستدامة البيئية وتسهم بتسريع التقدم في تحقيق مؤشرات الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، وكافة الالتزامات الدولية، ووضع اعتبارات الاستدامة البيئية ضمن معايير تمويل المشروعات، وإعداد خارطة طريق لاستبدال أو لتعديل أو لإحلال التقنيات والممارسات المستنزفة للموارد الطبيعية بشكل تدريجي، وبلغت عدد المشروعات الخضراء في مصر(691) مشروعاً وبكلفة(447,3) مليار جنيه أي(15)% من إجمالي الاستثمارات العامة الموزعة، وان التوزيع الجغرافي للمشروعات الخضراء المدرجة بخطة عام 2021/2020 ركزت النسبة الأكبر للمشروعات الخضراء في محافظة القاهرة بعدد(23) مشروع وبإعتمادات حوالي(9,7) مليار جنيه أي بنسبة(27)% وتليها محافظة الجيزة بعدد(36) مشروع بإعتمادات حوالي(8,7) وبنسبة(24)% وتليهم محافظة دمياط بعدد(16) مشروع وبإعتمادات حوالي(1,6) مليون جنيه ونسبة(4,2)%[1].

وان رؤية مصر 2030 تؤكد على أن يكون البعد البيئي محور أساسي لكافة القطاعات التنموية وبشكل يحقق أمن الموارد الطبيعية ويدعم عدالة الاستخدام والاستغلال الأمثل والاستثمار، وأيضا ضمان حقوق مصادر الإنتاج والأنشطة الاقتصادية ويساهم في دعم التنافسية وتوفير فرص عمل جديدة، والتخفيف من حدة الفقر وتحقيق عدالة اجتماعية مع توفير بيئة نظيفة وصحية وآمنة للإنسان المصري.

6. تعزيز الحق في السكن:

هذا مايتعلق بالهدف رقم(11) وهو مدن ومجتمعات محلية ومستدامة من اهداف التنمية المستدامة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي، نص دستور جمهورية مصر لعام 2014 على "الحق في السكن"، حيث جاءت المادة 78 على ان تكفل الدولة للمواطنين الحق في المسكن الملائم والآمن والصحي وبما يحفظ من الكرامة الإنسانية ويحقق العدالة الاجتماعية، وإلزام الدولة بوضع خطة شاملة

[1] دليل معايير الاستدامة البيئية "الإطار الاستراتيجي للتعافي الأخضر"، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، الإصدار الأول، مصر، 2021، ص12-13.

للسكن ومواجهة مشكلة العشوائيات، وفي تقرير مقررة الحق في السكن اللائق في عام 2019 أشار إلى ان الدستور المصري متوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والهدف الحادي عشر من أهدف الأمم المتحدة الضامنة على الحصول على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، وانعكس هذا الالتزام الدستوري في إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية 2030 التي أفردت محور كامل بخصوص التنمية العمرانية وخصصت برنامج لمكافحة ظاهرة العشوائيات والمناطق غير الآمنة فضلاً عن توفير فرص العمل لسكانها[1].

ولعب صندوق تطوير المناطق العشوائية دور مهم في تطوير تلك المناطق والحد من اتساعها وفق القرار الجمهوري رقم(2008/305) الذي يهدف إلى حصر المناطق العشوائية وتنميتها، ووضع الخطط اللازمة لتخطيط عمراني[2]. وينقسم صندوق تطوير العشوائيات إلى:

- **مناطق غير مخططة:** وهي التي أنشئت بما يخالف القوانين واللوائح المتعلقة بالبناء.
- **المناطق غير الآمنة:** هي التي يصنف نحو 50% من مبانيها ضمن درجة من أربع درجات تعكس مدى خطورتها، تمثل الدرجة الأولى "المناطق المهددة للحياة مثل مناطق التي تقع ضمن المناطق معرضة للمخاطر الطبيعية، والثانية فتشمل "مناطق السكن غير الملائم" مثل الأبنية غير المتصاعدة، وتتضمن الثالثة "المناطق المهددة للصحة" والتي تفتقر إلى مياه الشرب النظيفة والصرف الصحي. والرابعة "المناطق التي تفتقد الحيازة المستقرة" مثل عدم وجود قانون حيازة قانونية.
- **أسواق عشوائية.**

ويتولى صندوق تطوير العشوائيات عملية تطوير المتعلقة بتلك المناطق ووزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية ضمن استراتيجيتها تطوير جميع المناطق العشوائية غير الآمنة المهددة لأرواح المواطنين، فضلاً عن دعم برنامج الإسكان الاجتماعي لمحدودي الدخل.

ومنذ عام 2014 وما بعدها أولت الدولة المصرية اهتمامها بتطوير ملف العشوائيات، وقد بلغت عدد المناطق غير الآمنة التي طورت منذ 2014 حتى 2020 نحو(296) منطقة من إجمالي(357) منطقة، والجدول رقم(7) يوضح نسب المناطق غير الآمنة ببعض المحافظات ونسبة التطوير.

---

[1] المادة(78) من دستور جمهورية مصر لعام 2014 المعدل، وكذلك: تقرير التنمية البشرية في مصر 2021 "التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار"، مصدر سبق ذكره، ص51.

[2] الهيكل التنظيمي لصندوق تطوير المناطق العشوائية، صندوق تطوير المناطق العشوائية، تاريخ الدخول 2022/3/12، وعلى الرابط: 2http://www.isdf.gov.eg/AboutGov.aspx?about=

جدول رقم(7): نسبة المناطق العشوائية غير الآمنة وفقا لبعض المحافظات(%)

المحافظة	نسبة المناطق غير الآمنة بالمحافظة(%)	نسبة المناطق غير الآمنة التي تم تطويرها بالمحافظة إلى إجمالي المناطق غير الآمنة بذات المحافظة(%)
القاهرة	29	46
الاسماعيلية	18	72
الإسكندرية	15	55
الشرقية	0,2	55
اسيوط	0,1	86
مطروح	0,1	72

المصدر: تقرير التنمية البشرية في مصر 2021 "التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر، 2021، ص52.

ووفق تقرير التنمية المستدامة الصادر عن وزارة التخطيط انخفض عدد سكان في المناطق العشوائية غير الآمنة بنسبة(35%) عام 2019، وتهدف إستراتيجية التنمية 2030 إلى خفض العدد إلى 100% عام 2030. ووضع بالاعتبار تطوير العشوائيات وجود خدمات أساسية التي يحتاج إليها المواطنون مثل المدارس ودور العبادة ومراكز الشباب، فضلاً المراكز الصحية وهذا يتوافق مع "الإستراتيجية الشاملة لإعمال الحق في السكن". وتم إطلاق المشروع القومي "سكن لكل المصريين" ووجه بإنشاء(500) ألف وحدة سكنية في المدن الكبرى وعواصم المحافظات على مستوى الجمهورية. وفيما يخص المناطق العشوائية غير المخططة بلغت مساحتها(152) ألف فدان عام 2014 وجرى العمل على تطوير هذه المناطق ورفع كفاءة البنية الأساسية فيها، وبهذا وصل عدد المناطق التي طورت إلى(53) منطقة وبمساحة(4616) فدان في عام 2020، ويجري العمل علة تطوير(79) منطقة وبمساحة(6941) فدان، وان الكلفة الإجمالي لتطوير المناطق غير المخططة بلغت(318) مليار جنيه. وفي نفس السياق عملت الحكومة على تطوير الأسواق العشوائية وطورت قرابة(20) سوق من إجمالي(1105). وتهدف

إستراتيجية التنمية إلى خفض نسبة المناطق الحضرية إلى اقل(20%) في عام 2020، واقل من(5%) عام 2030[1].

أما ما يخص توفير الإسكان الاجتماعي، فقد حظي الإسكان الاجتماعي باهتمام خاص من الدولة المصرية وذلك لتمكين أصحاب الدخل المنخفض والمتوسط، وصدور قرار رقم(2014/33) بشأن الإسكان الاجتماعي والذي عدل بقانون رقم(2018/93) بشأن الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، والذي طرح مشروعات الإسكان الاجتماعي ويهدف إلى توفير مسكن ملائم للمواطنين ذوي الدخل وقطع أراضي، وتمويل وإدارة وإنشاء الوحدات السكنية لبرنامج الإسكان الاجتماعي، والخدمات التجارية والمهنية لتلك الوحدات، وحيث بلغ عدد المستفيدين من الإسكان الاجتماعي 30 يونيو 2020 نحو(312) ألف مستفيد، وحصلوا على دعم نقدي من صندوق الإسكان الاجتماعي وصل إلى(4,9) مليار جنيه، وتمويل عقاري بحدود(30,8) مليار جنيه، سددته جهات التمويل العقاري(بنوك–شركات تمويل العقاري)، وبلغ عدد إجمالي الحاصلين على دعم صندوق الإسكان(248) ألف مستفيد عام 2019 منهم(28%) إناث، وخلال العام المالي 2020/2019 بلغ عدد الحاصلين على دعم من الصندوق قرابة(64) ألف مستفيد و(25%) إناث وحصلوا على دعم بحدود(907) ملايين جنيه، وبتمويل عقاري يصل إلى(6,9) مليار جنيه[2].

وتم التوصل وحسب التقارير الصادرة عن جمهورية مصر وفق رؤية مصر 2030 المتماثلة مع الرؤية الأممية 2030 وأهداف التنمية المستدامة، إلى سعي الحكومة المصرية عبر برامجها التنموية إلى رفع مكانة مصر في مؤشرات التنمية المستدامة الوطنية لتنعكس على المؤشر الأممي، وكانت هنالك العديد من البرامج على مستوى الفقر مثل تكافل وكرامة، والصحي والخطط التنموية الصحية، واستراتيجيات لدعم المرأة المصرية مثل الإستراتيجية المصرية لتمكين المرأة المصرية، واهم مشروع تنموية هو مشروع تعزيز الحق في السكن وإنهاء المدن العشوائية التي تعاني منها مدن مصر وكانت هنالك إشادة دولية بهذا الخصوص.

---

[1] تقرير التنمية البشرية في مصر 2021 "التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار"، مصدر سبق ذكره، ص52–53.

[2] المصدر نفسه، ص53.

ثالثاً: التحديات التي تحول دون تنفيذ رؤية مصر2030

لا يخلو بلد من تحديات وعلى وجه الخصوص البلدان العربية، حيث تبرز في مصر العديد من التحديات التي تحول دون تنفيذ وعرقلة رؤية مصر 2030، ومن هذه التحديات التي سندرجها بالاتي:

1. التحدي الامني:

شهدت مصر منذ 30 حزيران 2013 احداث جسيمة وتداعيات عنيفة والتي راح ضحيتها مئات القتلى والالف من الجرحى من المواطنين والقوات الامنية ولاتزال مصر تعاني من تبعات الارهاب في عدد من المحافظات المصرية، وعلى الرغم من عدم فعالية هذه التهديدات الارهابية بصوره كبيرة نسبيا على المجتمع أو على المواطنين بالوقت الحاضر الا انها تلقي بظلالها على العلاقة بين الدولة والمجتمع ، اذ اثرت هذه العمليات الارهابية والتهديدات في صدقية النظام السياسي وفي شعبية ومعدلات الثقة التي وضعها الشعب عقب احداث 30 حزيران ٢٠١٣[1].

2. التحدي المائي: يعتبر الأمن المائي من الركائز الأساسية للأمن القومي لأي دولة ، فالمياه عنصر لا غنى عنه ومهم في حياة الإنسان والكائنات الحية، ومهم للتنمية الاقتصادية في جميع الأنواع والمجالات والموارد وتطويرها وحمايتها من أهم الأشياء التي تسعى البلدان للحفاظ عليها من أجل الحفاظ على استقرارها وبقائها. الاستمرار في التحرك نحو التنمية الشاملة وحماية الامن الغذائي والانساني والقومي[2]. كما أن هناك فرضية متداوله تقول بأنه لا أمن عسكري لأمه من الأمم خارج امنها الاقتصادي وذروة الأمن الاقتصادي هو الغذاء وجوهر الأمن الغذائي ومنتجه هو الماء، لذلك اصبح تأمين المياه من عناصر قوة الدولة، كما اخذت ادبيات التنمية خلال السنوات الأخيرة الربط بين المياه المتاحة من ناحيه والتنمية المستدامة من ناحيه اخرى فاصبح ينظر الى المياه بوصفها احد العوامل التي تهدد الامن والاستقرار الداخلي والخارجي على حد سواء[3].

---

[1] ابو زيد عادل القاضي، المشاركة السياسية في مصر2000–2007، دراسة سياسية منشورة ضمن اصدارات المعهد المصري للدراسات، اسطنبول، 2018، ص١٢٨.

[2] اعراب محمد نوارة، لعلام مختار، اشكالية الامن المائي ..دراسة حالة حوض النيل، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، الجزائر، ٢٠١٧، ص١٧.

[3] ليلى سيد مصطفى، البعد الامني للأطماع الدولية في مياه النيل، مجلة المستقبل العربي، العدد(٤٠٩)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣، ص٦٠.

وان الحالة المصرية تواجه تحديات طبيعية وسياسية واجتماعية واقتصادية تواجه قضية المياه في مصر وتعطي مؤشرات تتسم بالضبابية حول مستقبل الأمن المائي للأجيال القادمة[1]، فان سد النهضة الاثيوبي جاء بمشاكل وصلت لحد الازمة الدولية التي تعرضت لها الدولة المصرية وذلك لارتباط هذه الازمة في حاضر ومستقبل الأمن المائي القومي المصري[2].

3. تأثير النمو السكاني على تحقيق الأمن المجتمعي ورؤية مصر 2030: لقد طرح العالم "توماس مالتس" عام(1798) نظريته في النمو السكاني معتبرًا أن النمو السكاني لهُ تأثير سلبي على مستويات المعيشة، فالنظرية ببساطة تقوم على أنه مع ثبات حجم الأرض فإن النمو السكاني سيؤدي في النهاية إلى انخفاض كمية الموارد التي يستهلكها الأفراد مما يسبب الأمراض والمجاعات والحروب[3]، وبدأ الاهتمام بالمشكلة السكانية بشكل مكثف وعلى كافة المستويات منذ عدة عقود من الزمن، وهذا الاهتمام بسبب الربط بين مشاكل التنمية وتأثيرها على الزيادة السكانية المطردة عليها، وترتبط هذه الزيادة السكانية بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ارتباطًا وثيقًا بحيث تؤثر الزيادة السكانية بصورة مباشرة على الجهود المبذولة في مجالات التنمية المختلفة[4].

تعدّ مسألة الزيادة السكانية في مصر من أخطر القضايا الاجتماعيّة التي تواجه الدولة، إذ إن معدل الزيادة السنوية يصل إلى(5,2) مليون مواطن سنويًا، وهذه الزيادة تمثل ضغطًا هائلًا وخطرًا كبيرًا على التنمية الاقتصادية والمجتمعية في البلاد، حيث تجاوز عدد سكان مصر(104) ملايين نسمة لتصبح مصر الدولة رقم(14) على مستوى العالم والأولى عربيًا من حيث عدد السكان[5].

---

[1] احمد علي سليمان، الماء والامن القومي المصري: نحو رؤية منهجية لحل المشكلة، ط1، دار الجمهورية للصحافة، مصر، ٢٠١٠، ص٧.

[2] ليلى لعجال، الامن المائي في دول القرن الافريقي، اطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، ٢٠١٧، ص٢٠٦.

[3] إيمان محمد عبد اللطيف مصطفى، أثر الزيادة السكانية المتسارعة على التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة(1997-2018)، المجلة العربية للإدارة، مجلد(40)، عدد(2)، جامعة الدول العربية، 2020، ص146.

[4] مجموعة باحثين، تقرير تحليل حالة السكان في مصر وتبنياتها المكانية(2017)، معهد التخطيط القومي، مصر، 2019، ص4.

[5] وليد وفيق، مصر تنفجر سكانيًا...حلول مقترحة للوصول إلى معّدل طفلين لكل امرأة، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، تأريخ النشر(11 نوفمبر 2021)، تأريخ الدخول(1 أيار 2022)، وعلى الرابط: https://arb.majalla.com،

وأن شكل رقم(12) يوضح النمو السكاني في مصر بين(1900) إلى(2020).

شكل رقم(12): النمو السكاني في مصر من(1900) إلى(2020)

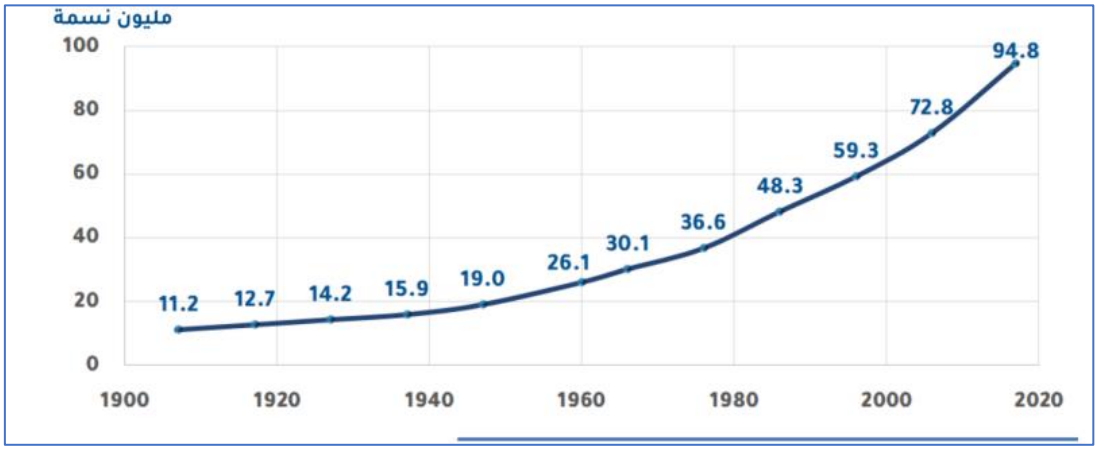

المصدر: تقرير الكتاب الإحصائي لعام(2019)، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر،(2020).

إن المشكلة السكانية في مصر أساسها عدم التوازن بين عدد السكان والموارد الاقتصادية، ولا جدال في أن الزيادة السكانية المتسارعة في المجتمع المصري تعتبر من العقبات الرئيسة أمام جهود التنمية في العديد من المجالات الاقتصادية والصحية والتعليمية والخدمية، كما أنها حجر عثرة في طريق نجاح السياسات الرامية لمكافحة البطالة والفقر، فضلًا عن تهديد الاستقرار الاجتماعي والحد من نصيب الفرد من الموارد الطبيعية والدخل القومي. إذ إن معدلات النمو الاقتصادي لا بُدَّ أن تعادل ثلاثة إلى أربعة أضعاف معدلات النمو السكاني، حتى يشعر المواطنون بأثر النمو الاقتصادي، وأثر برامج الإصلاح الاقتصادي والتنمية، ومن أسباب الزيادة السكانية في مصر زيادة عدد المواليد مع ارتفاع الرعاية الطبية، وأن العادات والتقاليد التي تؤيد الزواج المبكر، وانخفاض الوفيات بين المواليد، وعدم استخدام وسائل تنظيم الأسرة، وعدم الاكتفاء بطفلين، كما أنه ما زالت ثقافة الإنجاب التي تكونت عبر أزمنة طويلة في المجتمع المصري فاعلة[1].

كذلك: ماجد عثمان، القضية السكانية: مصر بعد(100) مليون، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرارات، مجلس الوزراء، مصر، 2021، ص1.

[1] وليد وفيق، مصر تنفجر سكانيًا...حلول مقترحة للوصول إلى معّدل طفلين لكل امرأة، مصدر سبق ذكره.

من المعروف أن معدل النمو السكاني هو محصلة تفاعل ثلاث عمليات رئيسية هي المواليد، والوفيات، والهجرة الخارجية، يقابل هذا المساحة الكلية لمصر تزيد قليلًا على مليون كيلو متر مربع، إلا أن السكان يتركزون فى الشريط الضيق لوادي النيل والدلتا، فضلًا عن الواحات القليلة في وسط الصحراء. وتمثل المساحة المأهولة بالسكان نسبة ضئيلة، حوالي(5.3%) من جملة المساحة الكلية، وقد ترتب على ذلك أن مصر أصبحت تعاني من كثافة سكانية عالية، إذا ما قورنت بالكثافة السكانية في كثير من دول العالم. وبلغت الكثافة السكانية في مصر على أساس المساحة المأهولة نسبة(1162.9) نسمة في الكيلو متر المربع، وتزداد هذه الكثافة بصورة كبيرة في المدن الكبرى، حيث بلغت في القاهرة مثلًا حوالي(38.5) ألف نسمة في الكيلو متر المربع، وقد انعكست الكثافة المتفاوتة للسكان في المحافظات والمناطق المختلفة بمصر على اختلال توزيع السكان بين الريف(57.3%) والحضر (42.8%)[1].

4. تأثير كوفيد-19(كورونا) على التنمية ورؤية مصر 2030:

لقد اثرت تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد المصري فى ظل المؤشرات الدولية ورؤية مصر 2030 وخلفت ورائها ازمات انسانية وصحية واقتصادية غير مسبوقة، حيث ادى هذا الى حدوث هبوط اقتصادي وفى المجمل حدث تحول هائل فى توزيع النمو العالمي العام بسبب التشديد الحاد فى افاق الاقتصاد العالمي، وان تداعيات تفشي فيروس كورونا على التنمية العالمية والتنمية في مصر في ظل رؤية 2030 كانت واضحة واظهرت ايضاً هشاشة قطاعات التنمية في مصر، حيث ان ازمة كوفيد-19 أدت الى ارتفاع معدلات الفقر في العالم ومصر وذلك بسبب توقف القطاعات غير الرسمية عن العمل وفقدان العديد من الافراد لمصدر دخلهم في ظل عدم وجود بدائل متاحة، وان نسبة الفقر والفقر المدقع كما ذكرنا سلفاً نسبته كبيرة مقارنة بالدول العربية، والازمة سببت ارتفاع نسبة الفقر بين الافراد، وتسببت بما يعرف بأثر الازاحة اي ازاحة(12%) من الفقر والفقر المدقع وادخال(44,4%) الى خط الفقر، وهناك اثار غير مباشرة على معدلات الفقر كتراجع الافراد عن الاستهلاك بشكل واضح نتيجة توقف عن العمل والتي ستؤثر على قطاعات اخرى[2]، وخلال ذروة تفشي وباء كورونا منتصف عام 2020 انخفض ثلثي اجمالي المشتغلين تقريباً، نتيجة للإجراءات الاحترازية وتغير ظروف العمل وتخفيض الاجور، وتراجع متوسط الاجور للمشتغلين في القطاعين الخاص والعام الى(1283) جنيه مصري عام 2019

[1] مصطفى جاويش، قضية السكان في مصر محنة أم منحة؟، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، 2017، ص8.

[2] رأي في ازمة الاقتصاد غير الرسمي، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، العدد(7)، مصر، 2020، ص26.

الى(915) جنيه مصري عام 2020، اي تراجع بنسبة(28,7%) خلال عام وهذا وفق بيانات البنك المركزي، وهذا مؤشر على ارتفاع نسبة الفقر بين الافراد، وعلى الرغم من اجراءات الاغلاق المحلية في مصر منذ 2020 الا ان تأثير الاجراءات الاحترازية العالمية استمرت، والتي القت بظلالها على الاقتصاد المصري المحلي، كقطاع السياحة[1].

وقد كشفت جائحة كورونا عن مدى التدهور في الخدمات الصحية في البلاد بعد سنوات طويلة من الاهمال وتقليص ميزانية الصحة، حيث اصبح نظام الرعاية الصحية يعاني من نقص التجهيزات وضعف التمويل وقلة العاملين، وادى هذا الى هجرة العقول بمرور الوقت، ويعمل(120) الف طبيب خارج مصر من اصل(220) الف طبيب مسجل، وحسب استطلاع شبكة(الباروميتر العربي) فان(31%) فقط من المصريين ابدو رضاهم عن الاداء العام لخدمات الرعاية الصحية والتي تقدمها الحكومة، بحيث كانت صدمة كوفيد-19 هي تنبيه للحكومة من شأنه ان يرغمها على زيادة الاستثمار في القطاع الصحي[2].

اما فيما يخص التعليم ارتفع عدد الطلاب المتوقفين عن الدراسة خلال جائحة كورونا، للعديد من الاسباب منها تغييب اولياء الامور لأبنائهم بغض النظر عن قرار الحكومة، توقف الطلاب عن التعليم نتيجة للقرار الحكومي بتعليق الدراسة وعدم القدرة على متابعة التعليم عن بعد، فضلاً عن انخفاض قدرة قطاع التعليم بكافة انواعه ومؤسساته في مصر على استكمال سير العملية التعليمية، وان قطاع التعليم يتقاطع مع عدد من اقطاعات الاخرى من خلال تشابكها بالقيمة المؤدية لخدمة التعليم(كالصحة والنقل والصناعة وغيرها)، وهناك تأثير على طلاب المراحل الاساسية لعدم تلقي الرعاية الطبية في المدارس كاللقاحات الاجبارية وهذا يشكل خطورة على صحة الطفل ويؤدي الى احتواء فايروس كورونا والاضرار بصحة الطفل، وفضلاً عن قطاع النقل الذي توقفت حركته نتيجة لتعليق الدراسة والتقليل من التنقل، وقطاع الصناعة هن الاخر الذي تأثر بشكل مباشر نتيجة لانخفاض اعداد العاملين في المصانع، وتأثرها

[1] حسين سلمان، الفقر في مصر بين الإصلاح الاقتصادي وكوفيد-19، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، الملف المصري، العدد(90)، مصر، 2022، ص7.

[2] اسحاق ديوان ونديم حوري ويزيد الصايغ، مصر بعد فيروس كورونا: العودة إلى المربع الأول، مبادرة الإصلاح العربي، ورقة بحثية، مصر، 2020، ص28.

بتقليل انتاج الوجبات المدرسية التي توقفت هي الاخرى بتوقف الدراسة، والمنتجات المصاحبة لبدء الفصل الدراسي كالملابس وادوات الدراسة والكتب وغيرها[1].

الخاتمة:

ختاماً، يمكن القول ان الامن المجتمعي في مصر بعد العام 2014 مرتبط بتحقيق رؤية مصر 2030، التي وضعتها الحكومة المصرية كحجر الاساس لتنفيذ التنمية المستدامة في مصر والتي اطلقت رؤيتها 2030 المتوافقة مع البرنامج الاممي عام 2016 التي تقوم على مجموعة من الاستراتيجيات، كانت اهم محاور الاستراتيجيات هي الفقر والتعليم والصحة والمراة والبيئة، لكنها لم تخلو من تحديات تربك عملية التنمية كتحدي الامن المائي والامني والانفجار السكاني وجائحة كوفيد-19 العالمية التي اربكت عملية النهضة والاصلاحات التنموية في مصر، **وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات الاتية:**

1. جاءت مدرسة كوبنهاكن بمعنى جديد للأمن وهو(الامن المجتمعي) للانتقال من معنى الامن التقليدي لمعنى اوسع يتضمن(رفاهية الافراد) وارتبط هذا المفهوم بتحقيق التنمية.
2. ان رؤية مصر 2030 جاءت متوافقة مع الرؤية الاممية المتمثلة ببرنامج الامم المتحدة الانمائي 2030.
3. رؤية مصر 2030 وضعت مجموعة من الاهداف المتوافقة مع طبيعة المجتمع المصري، وطبيعة الحياة في مصر.
4. برز التحدي الامني كعائق امام تحقيق الامن المجتمعي في مصر ورؤية مصر 2030.
5. تأثير سد النهضة الاثيوبي على الأمن المائي المصري هو احد التحديات الخارجية المهمة المؤثرة في تحقيق الامن المجتمعي ورؤية مصر 2030.
6. ان النمو السكاني المرتفع مقابل الموارد الاقتصادية الشحيحة يحول دون تحقيق رؤية مصر 2030 والأمن المجتمعي.
7. برز تحدي كوفيد-19(كورونا) بعد العام 2020 ليؤثر على رؤية مصر 2030 وتحقيق الامن المجتمعي.

---

[1] عبلة عبد اللطيف، تحليل قطاعي لتداعيات تأثير كوفيد-19 على الاقتصاد المصري، ط1، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، مصر، 2020، ص69-71.

References:

1. Saif Zia El-Din, Sustainable development and building social security under good governance(selected models) Vietnam - Rwanda - Chile, University House for Printing, Publishing and Translation, 1st Edition, Baghdad, 2021, p. 21.
2. Sania Elfeki, Poverty and the Sustainable Development Report, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, No. 90, 2022, p. 20.
3. Eman Moussa, Anti-poverty policies in Egypt and the limits of their effectiveness, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, No. 90, 2022, p. 14.
4. Human Development Report in Egypt 2021 "Development is a right for all: Egypt the path and the path", United Nations Development Program, Ministry of Planning and Economic Development, Egypt, 2021, p. 47.
5. Report of the National Project for the Development of the Egyptian Family, Ministry of Planning and Economic Development, Egypt, 2020, pp. 4-8.
6. Gender Responsive Sustainable Development Plan Guide, Ministry of Planning and Economic Development, Egypt, 2022, pp. 48-49.
7. Environmental Sustainability Standards Guide "The Strategic Framework for Green Recovery", Ministry of Planning and Economic Development, First Edition, Egypt, 2021, pp. 12-13.
8. Abu Zaid Adel Al-Qadi, Political Participation in Egypt 2000-2007, a political study published in the publications of the Egyptian Institute for Studies, Istanbul, 2018, p. 128.

9. Arabs, Muhammad Nawara, by Allam Mokhtar, The Problem of Water Security.. A Case Study of the Nile Basin, Master Thesis, Faculty of Law and Political Science, Mouloud Maamari University, Algeria, 2017, p. 17.

10. Laila Sayed Mustafa, The Security Dimension of International Aspirations in the Nile Waters, The Arab Future magazine, Center for Arab Unity Studies, No. 409, Beirut, 2013, p. 60.

11. Ahmed Ali Suleiman, Water and Egyptian National Security: Towards a Systematic Vision to Solve the Problem, Dar Al-Gomhoria for the Press, d.T, Egypt, 2010, p. 7.

12. Laila Lajal, Water Security in the Horn of Africa, unpublished Ph.D. thesis, Faculty of Law and Political Science, University of Batna, Algeria, 2017, p. 206.

13. ...., Opinion on the Informal Economy Crisis, The Egyptian Center for Economic Studies, Issue 7, 2020, p. 26.

14. Hussein Salman, Poverty in Egypt between Economic Reform and Covid-19, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, The Egyptian File, Issue 90, 2022, p. 7.

15. Yitzhak Diwan, Nadim Houry, and Yazid Al-Sayegh, Egypt after the Corona Virus: Back to square one, Arab Reform Initiative, research paper, 2020, p. 28.

16. Dr.. Abla Abdel Latif, A sectoral analysis of the repercussions of the impact of Covid-19 on the Egyptian economy, The Egyptian Center for Economic Studies, Volume 1, 2020, pp. 69-71.